السياسة التعليمية بالمغرب وإشكالية الحكامة الجيدة
من خلال الدستور والرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030

الباحث محمد عباس
طالب باحث بسلك الدكتوراه
إشراف الدكتور محمد بنهلال
مختبر الأبحاث القانونية السياسية والاقتصادية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
المغرب

تلخيص:

لقد تبنت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 مبدأ ا لحكامة الرشيدة كأسلوب ناجع لإصلاح مشكل التعليم بالمغرب، الرغم من المشاكل الكبيرة التي يتخبط فيها هذا القطاع، لذا يجب تظافر الجهود والمبادرات من جميع الفاعلين في السياسة العمومية للتعليم بواسطة تشريع إداري محكم يكون في مستوى تطلعات ورهانات الجميع لأجل تنزيل وتفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية وأهداف الدستور ر المغربي والتوجيهات الملكية، على أرض الواقع.

كلمات مفاتيح: الدستور-الرؤية الإستراتيجية للاصطلاح، الحكامة الجيدة

Résumé:

La vision stratégique de réforme 2015-2030 a adopté le principe de bonne gouvernance comme méthode efficace pour réformer le problème de l'éducation au Maroc, malgré les grands problèmes dans lesquels ce secteur patauge, de sorte que les efforts et les initiatives doivent être concertés par tous les acteurs de la politique publique de l'éducation à travers une législation administrative stricte, qui répond aux aspirations et aux enjeux de chacun afin de mettre en œuvre et d'activer les contenus de la vision stratégique et des objectifs de la constitution marocaine et des directives royales, sur le terrain.

Mots-clés: Constitution - Vision stratégique pour la réforme, Bonne gouvernance.

مقدمة:

لقد حاولت الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030[1]، من خلال ثلاثة وعشرين رافعة، مقسمة إلى أربعة فصول من اجل مدرسة الإنصاف، والجودة، والارتقاء الإجابة على مجموعة من الإشكاليات التربوية المؤرقة[2]، والتي حالت دون التغيير المرجو والتي حددها تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 منها:[3]-إشكالية الحكامة؛-إشكالية انخراط المدرسين؛-إشكالية النموذج التربوي؛-إشكالية تدبير الموارد البشرية؛ وإشكالية الثقة الجماعية في المدرسة؛

وهي إشكاليات حقيقية تتطلب من الجميع تظافر الجهود، والانخراط في مسلسل إصلاح المدرسة إصلاحا شاملا يتطلب تحمل المسؤولية وتجاوز مسألة "الاتكالية "والتهاون أو التهرب من اتخاذ المبادرة والقرار.[4]

لأجل ذلك حثت الرؤية الإستراتيجية على ضرورة الإصلاح والرقي بالعديد من الجوانب المتعلقة بقطاع التربية والتكوين، ولا شك في مقدمة تلك الجوانب والمكونات، مسالة النهوض بالإطار التنظيمي والمؤسساتي لقطاع التربية والتكوين، والمرتبطة أساسا بمسالة التشريع الإداري؛ فقد أكدت الرؤية على ضرورة إعادة الاعتبار للتعليم، من خلال العمل على تعميمه وتجديد هيكلته وتنظيمه وجودته.[5]

و تجدر الإشارة إلى إن الرؤية الإستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية، جاءت كنتيجة حتمية لرؤية المؤسسة الملكية، والمتضمنة في بعض الخطابات التي خصصت حيزا هاما لأزمة التربية والتكوين تشخيصا دقيقا، واستشرافا مستقبليا وتحليلا منطقيا وتوجيهات ملكية سامية.

وتنفيذا لمضامين الدعوة الملكية الموجهة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في افتتاح الدورة البرلمانية الخريفية(اكتوبر2014) التي أناطت بالمجلس مهمة وضع خارطة طريق واضحة ودقيقة لإصلاح المدرسة المغربية والرفع من مرد

بالمجلس مهمة وضع خارطة طريق واضحة ودقيقة لإصلاح المدرسة المغربية والرفع من مرد وديتها[6].

وتنبني الرؤية الإستراتيجية للإصلاح على إحداث تغيير جوهري في المدرسة المغربية استنادا إلى مبادئ تحقيق الإنصاف، وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع[7].والى أهمية الحكامة الجيدة ودورها في النهوض بالمدرسة العمومية [8].

وأما تحقيق الحكامة الجيدة فيحصل بتبني التدبير المرتكز على النتائج، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتشجيع المبادرات، ونهج الأسلوب التشاركي[9].

ويطرح موضوع: "السياسة التعليمية بالمغرب وإشكالية الحكامة الجيدة من خلال الدستور والرؤية الإستراتجية للإصلاح2015-2030"إشكالية أساسية تتجلى في إبراز **ترسيخ** مبادئ الحكامة الجيدة في التعليم بالمغرب من خلال وثيقتي الدستور من جهة والرؤية الإستراتيجية للإصلاح من جهة أخرى؛ وتتفرع عنها الأسئلة التالية:

-ماهي أهداف وغايات الحكامة الجيدة في السياسة التعليمة بالمغرب؟

--إلى أي حد ساهمت في نجاعة تدبير التعليم بالمغرب؟

المبحث الأول: مبدأ الحكامة الجيدة في التعليم بالمغرب بين الوثيقة الدستورية ووثيقة الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030

المطلب الأول: مكانة الحكامة الجيدة في وثيقة دستور 2011 ونجاعة الأداء في التعليم

يعتبر مجال التربية والتكوين من المجالات التي حظيت باهتمام ومكانة خاصة بين مقتضيات دستور 2011، فقد احتلت فيه المنظومة التربوية مكانة بارزة أساسية وجوهرية. لذلك نجده ينص في مختلف أبوابه، على مقتضيات مهمة. ذات طبيعة توجيهية وتأصيلية وتكريسية وترسيخية لمسألة حكامه وتجويد والنهوض بمنظومة التربية والتكوين. ونجد منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما جاء في تصدير الدستور حيث تؤكد المملكة المغربية على اختيارها الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق و القانون ، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة ، مرتكزاتها المشاركة و تعددية والحكامة الجيدة.."[10].

ولا يخفى على أحد أن التعليم هنا يعتبر الباب الرئيسي لبلوغ هده الأهداف السامية، حيث أن التعليم الذي ستتلقاه الأجيال المستقبلية، ينبغي أن يقوم على قيم الديمقراطية، ومبادئ الحكامة، والأخلاق الإنسانية. المبنية على التسامح والتعايش وحب خدمة الصالح العام...

أما الفصل الثامن عشر، فقد ورد فيه أن السلطات العمومية تعمل على ضمان أوسع مشاركة ممكنة للمغاربة المقيمين بالخارج، في المؤسسات الاستشارية ، و هيئات الحكامة التي يحدثها الدستور أو القانون. وهدا يحيل إلى ضرورة حل إشكالية محورية عرفتها المملكة مع جيل أو بالأحرى أجيال من المغاربة المقيمين بالخارج، حيث تلقى اغلبهم تعليما بعيدا شيئا ما عن الخصوصيات والقيم والتقاليد والأعراف المغربية العريقة.

كما أكد الفصل الخامس والعشرين أن حرية الفكر و الرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها، كما أن حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني أيضا مضمونة، ويقصد هنا، الحرية في التعبير عن الأفكار والآراء، عن طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني، بدون رقابة أو قيود حكومية، بشرط أن لا يمثل طريقة و مضمون الأفكار أو الآراء ما يمكن اعتباره خرقا لقوانين وأعراف المغرب ؛ وهذا ما ينبغي على منظومة التربية و التكوين أن تراعيه وتعمل على حمايته إن بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

وبصريح العبارة، تعمل الدولة و المؤسسات العمومية و الجماعات الترابية، حسب الفصل 31 على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات و المواطنين ،على قدم المساواة ،من الحق في:

-الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج ودي جودة؛

-التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛

-التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛

-ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛

-التنمية المستدامة[11]؛

وهكذا، ومن اجل تكريس هذه المبادئ والتوجهات الدستورية، تكون الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة مستقلة وتستفيد من دعم أجهزة الدولة ومنها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

إن قراءة متأنية ومعمقة في مضامين الوثيقة الدستورية والمستجدات التي أتت بها لترسيخها في مجتمع يتطلع إلى تخليق الحياة العامة وإلى بناء حقيقي يطور منظومة الدولة ويرقى بالفاعلين السياسيين والمدنيين، تظهر جليا أن عمق وفلسفة هذا الدستور والتطبيق السليم له لا يمكن أن ترسخ وتكرس إلا بترسيخ مدرسة مغربية جديدة، تتجسد فيها مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع والارتقاء الفردي والمجتمعي، وذلك من خلال تصحيح وتجاوز الاختلالات الملحة للمنظومة التربوية.

المطلب الثاني: ترسيخ مبدأ الحكامة في وثيقة الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

لقد حاولت الرؤية الإستراتيجية [12]من خلال ثلاثة وعشرين رافعة، مقسمة إلى أربعة فصول من اجل مدرسة الإنصاف، والجودة، والارتقاء الإجابة على مجموعة من الإشكاليات التربوية المؤرقة، مؤكدة على ضرورة الإصلاح والرقي بالعديد من الجوانب المتعلقة بقطاع التربية والتكوين، ولا شك ان في مقدمة تلك الجوانب والمكونات، مسالة النهوض بالإطار التنظيمي والمؤسساتي لقطاع التربية والتكوين، والمرتبطة أساسا بمسالة التشريع الإداري؛ فقد أكدت الرؤية على ضرورة إعادة الاعتبار للتعليم، من خلال العمل على تعميمه وتجديد هيكلته وتنظيمه وجودته،

ولا شك أن هذا الأمر يتطلب جودة عالية في التشريع الإداري التربوي[13]، وحكامة قانونية ناجعة وفعالة في النصوص القانونية حيث تطرح في هذا الإطار إشكالية مدى ملائمة المقتضيات والمبادئ القانونية الموجودة لروح وعمق الرؤية الإستراتيجية للإصلاح.

ويتناول المحور السابع منها مسألة الحكامة، من خلال ثلاثة معطيات، تندرج ضمن جوهر التشريع الإداري التربوي، وهي:

-تدبير المؤسسات التعليمية واللا مركزية الفعلية، والنظام الأساسي الخاص بموظفي التربية الوطنية؛

-تدبير المؤسسات التعليمية، تعزيزا لقدراتها التدبيرية؛

-تكريس اللا مركزية الفعلية؛

-تجويد النظام الأساسي الخاص بموظفي التربية الوطنية، وذلك بغرض إعداد نظام ملائم للمهن يمكن من تدبير محكم للموارد البشرية.

وبموازاة ذلك، حرصت وزارة التربية الوطنية على تنزيل مضامين الحكامة الجيدة في مذكرة وزارية سطرت فيها الأهداف التالية:[14]

-ضبط وعقلنة التواصل الإداري؛

-الرفع من مردودية الموارد البشرية؛

-تامين الزمن الإداري؛

-ضبط القيام بالمهام والمأموريات؛

-تحسين ظروف واستقبال المرتفقين؛

-التفعيل الأمثل للاختصاصات المخولة لمختلف الهياكل الإدارية

- تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص.

المبحث الثاني: مبادئ الحكامة الجيدة في السياسة التعليمية وافاق إصلاح التعليم بالمغرب في الرؤية الإستراتجية 2015-2030.

المطلب الأول: مبادئ الحكامة الجيدة في السياسة التعليمية:

إن تحقيق الحكامة الجيدة يتحقق بالاعتماد على عدة مقومات تساعد على بلورة أهدافها من قبيل التخطيط الاستراتيجي، نهج خطة التدبير المرتكز على النتائج، ومبدآ ربط المحاسبة بالمسؤولية كصمام أمان ضد الفساد الإداري، وخلق تحفيز التفوق، وتشجيع المبادرات، ونهج الأسلوب ألتشا ركي[15].

أ: التخطيط الاستراتيجي وحسن التنظيم؛

لا شك في أن هناك علاقة بين السياسة التعليمية والتخطيط التعليمي؛ من منطلق أنه لا يمكن التخطيط إلا في ضوء سياسة توجهه؛ فالسياسة هي الخطوط العامة التي يعمل التخطيط في ضوئها. فإذا ما كان هناك حاجة إلى التخطيط لأي مرحلة تعليمية، كان لابد من الرجوع إلى أهداف كل مرحلة، والمحدد لذلك بالطبع هي السياسة التعليمية. وإذا كان هناك حاجة إلى التخطيط لأي عنصر من عناصر المنظومة التعليمية، كان لابد أيضاً من الرجوع إلى السياسات الفرعية المتعلقة بالقضية موضوع التخطيط ومن ثم فإن التخطيط يمثل العملية التي بموجبها تتحول أهداف السياسة[16].

فيما يتعلق بقيادة التغيير تشير الرؤية الإستراتيجية للإصلاح إلى أهمية الحكامة الجيدة لأجل الرقي بالمدرسة المغربية، لما لهذه الحكامة من دور في الرقي بتكوين الإفراد، وقد تضمنت عدة مقترحات مهمة منها: وضع مخططات ومشاريع قابلة للتنفيذ، انطلاقا من الجمع بين النسق التصاعدي (مشروع المؤسسة)والنسق التنازلي (التوجهات الوطنية)بنوع من التكاملية والتناغم، والاستفادة من التراكمات الحاصلة وطنيا في إطار المقاربة بالمشروع، مع تحديد ادوار كل طرف ضمن فرق العمل ينضم إليها المدرسون، ومديرو المؤسسة، ثم الأولياء وكل فعاليات المحيط [17]مما يدعو إلى ضرورة تقوية آليات القيادة، وتشجيع الممارسات الجيدة لإحداث التراكم المفيد، وإرساء نظام للجودة.[18]

نعم، إن الهندسة التدبيرية [19] ركن أساس في الرؤية التربوية الإصلاحية، وهي تظهر حجم المعرفة بالواقع، وفهم حاجات التغيير وأدواته ومسؤولياته وأولوياته، ولكنها بدون قادة مجددين يمتلكون قدرة إيمانية للتأثير في الذين من حولهم، بل الانخراط العملي لإنجاح مقترحاته فذلك هو الشق المكمل للقيادة لا تكليف جهة أخرى بتنفيذه. لذلك فإن مال الإصلاح سيظل مهما حقق من نتائج بعيدا عن الحركة التغييرية الإصلاحية الشاملة القائمة على العمق الإنساني والفلسفة التربوية الشاملة التي تسعى المنظومة إلى ترسيخها والتعلق بها هناك حاجة ماسة إلى تكوين فلسفي تربوي يماني يسبق الإصلاح أو يزامنه وإلا فإن الإصلاح سيمضي بصورة تقنية وآلية إدارية ج وتسكنه وتقويه وتتحمل صعوباته، وإكراها ته وتصبر على تعثراته بالتفهم والتشاور ومعاودة التصحيح.

و يؤكد هذا المفهوم على ما يلي: [20]

*أن عملية تخطيط السياسة التعليمية تغطى جميع أهداف السياسة التعليمية، فهو تخطيط يتسم بشموليته واتساع مداه الزمني بما يضمن اتساق القرارات على المستوى القومي.

* أن عملية تخطيط السياسة التعليمية عملية فنية أكثر من كونها عملية سياسية، حيث تمثل جهداً منظماً يقوم بها أفراد أعِدُّوا ودربوا على أداء مهمات عملية التخطيط؛ من رصد وتحليل وتشخيص وتوقع للمستقبل وتحديد خط سير العمل الواجب إتباعه للوصول لهذا المستقبل المرغوب فيه، ويشاركهم في ذلك المتخصصون في المجالات الأخرى، فضلاً عن أولئك المستهدفين من عملية تخطيط السياسة التعليمية، بالإضافة إلى القائمين بعملية التنفيذ والمتابعة.

وفي هذا السياق يعرف تخطيط السياسة التعليمية بأنه: عملية توقع للأحداث الداخلية والأحداث الخارجية ذات الأهمية بالنسبة التعليمية، بهدف تعديل أو ابتكار سياسات جديدة، بشكل محسوب يحقق الأهداف المرغوب فيها مستقبلاً كما يعرف بأنه: عملية متشابكة تحسم نجاح الجهود الموجهة نحو تطوير التعليم، وذلك من منطلق أن السياسة التعليمية تختبر من خلال تطبيقها على أرض الواقع.

*أن عملية تخطيط السياسة التعليمية تمثل بناءً يبدأ بوجود أهداف للسياسة التعليمية، ويمر بمجموعة من الخطوات إلى أن ينتهي بوضع منهج بعيد المدى للتحرك نحو هذه الأهداف.

ب: التدبير ألتشاركي بين المسيرين والمساهمين:

إن التدبير ألتشاركي كاختيار، معناه ممارسة المسؤولية في مفهومها الجديد، المبني أساسا على قيم الإنصات والانفتاح على الواقع، والحوار والإبداع والاجتهاد في ابتكار الحلول الناجعة للقضايا والإكراهات المطروحة، لكن، هل هذه الممارسة تستطيع أن تمضي في أجرأة ما جاء به الإطار المرجعي دون أن تصطدم بعراقيل وإكراهات تتجاوز إمكانات الإدارة التربوية وتقف حجر عثرة أمام مساعيها للإصلاح المنشود[21].

وفي هذا الإطار يشق الميثاق الوطني ي للتربية والتكوين مساره مستهدفا إصلاح المنظومة التربوية التعليمية مركزا على مبدأ الشراكة كإطار تعاوني لخدمة حاضر ومستقبل التلميذ لضمان تحقيق شخصيته المستقلة وحاجاتها وقدراتها الكامنة[22]، من هنا جاءت ضرورة البحث عن شركاء لتوسيع دائرة البحث عن الجودة لتحقيق شروط نمو كامل.[23]

ت: التدبير المرتكز على النتائج؛

لقد سعى المغرب في السنوات الأخيرة إلى تطوير وعقلنة أساليب التدبير سواء تعلق الامر بالمستوى الإداري أو المالي والتمكن من الانتقال من ثقافة تدبيرية اعتيادية تقليدية تعتمد على الوسائل إلى ثقافة تهتم بالنتائج المحققة وبالتغييرات التي تحدثها السياسات والبرامج المساهمة، فيدعم سياسة الحكامة الإدارية المرتكزة على التعاقد والمسؤولية والشفافية.

ويفيد مفهوم التدبير المبني على النتائج طريقة تعتمدها منظومة أو مؤسسة تربوية في التسيير، من أجل الحرص على أن تكون أنشطتها وأعمالها، وكذا صيرورتها وخدماتها، تساهم في تحقيق الأهداف المتوخاة والتوصل إلى النتائج المأمولة، وهي أيضا إستراتيجية شمولية، تسعى إلى تحقيق ت غييرات ملموسة في المؤسسة وإدخال مواقف وسلوكات جديدة لدى الفاعلين لأجل تحسين الإنجاز والرفع من المردودية الفردية والجماعية؛

وقد حرص الفاعلون التربويون والمعنيون بالتدبير والتسبير في قطاع التربية والتكوين على اعتماد المقاربة الجديدة المبنية على النتائج التي استقر المشرع المغربي في الإصلاح الإداري على تبنيها نظرا لاعتمادها من لدن الدول المتقدمة، فكانت البداية مع سنة 2002 حيث نهجت الحكومات المغربية المتعاقبة ما يسمى ببرنامج، إصلاح الإدارة العمومية المبنية على تزويد المغرب بإدارة حديثة بهدف تحسين تدبير الميزانيات العمومية وترشيد وتحسين الخدمات العمومية [24]

وتتجلى أهداف التدبير المرتكز على النتائج في ما يلي: [25]

1- التخطيط الاستراتيجي الفعلي؛

2- تنفيذ البرامج والمشاريع؛

3. تتبع التنفيذ ومراقبة النتائج؛

4- التقييم؛

5- التغذية الراجعة (تقرير الأداء، التدقيق الداخلي والخارجي؛

المطلب الثاني: أفاق إصلاح التعليم بالمغرب على ضوء الرؤية الإستراتيجية للاصلاح2015-2030.

أولا: أجرأة وتنزيل المضمون الدستوري بخصوص التربية والتكوين.

يعتبر مجال التربية والتكوين من المجالات التي حظيت باهتمام ومكانة خاصة بين مقتضيات دستور 2011، أما تنزيل تلك المقتضيات وتنفيذها او تطبيقها، فحسب ما يبدو، فإنها لا تختلف عن المقتضيات المتعلقة بالمجالات الأخرى، حيث منها ما تم تنزيله بشكل كامل، ومنها ما تم تنزيله جزء منه، ومنها ما لم يعرف أي تغيير ايجابي أو توجه نحو الأحسن، بل منها دون ذلك، فمجال التربية والتكوين مجال ذو طابع شمولي، له ارتباطات وعلاقات بنيوية بالعديد من الإصلاحات الأخرى، وبالقطاعات الأخرى، ولما كان هذا الأمر قد يفضي إلى نوع من الارتباك والتداخل ومناقشة مجالات أخرى قد لا يتسع المقام للإحاطة بها ، فانه سيتم التركيز بشكل على مسالة إحداث المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والذي سيساهم وسيعمل بدوره على تنزيل مقتضيات دستورية أخرى، نظرا لما اسند له من اختصاصات وصلاحيات مهمة في هذا الإطار.[26]

وهكذا، وطبقا وطبقا لأحكام الفصل 168 من الدستور:

"يتولى المجلس، بصفته هيئة استشارية، مهام إبداء الرأي في كل السياسات العمومية، والقضايا ذات الطابع الوطني، التي تهم ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا بشأن أهداف المرافق العمومية بهذه الميادين، وسيرها"

والمساهمة في تقييم السياسات والبرامج العمومية المرتبطة بها، ولهذه الغاية يمارس المجلس الصلاحيات التالية:"[27]

-إبداء الرأي لفائدة الحكومة والبرلمان، بشأن مشاريع ومقترحات القوانين والقوانين التنظيمية والنصوص التنظيمية، التي يعرضها عليه من اجل ذلك رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين حسب كل حالة، لا سيما مشاريع ومقترحات القوانين التي تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي؛

-إعداد دراسات وأبحاث بمبادرة منه، أو بناء على طلب من الحكومة بشأن كل مسالة تهم التربية والتكوين والبحث العلمي أو تتعلق بتسيير المرافق العمومية المكلفة بها؛

-انجاز تقييمات شمولية أو قطاعية أو موضوعاتية للسياسات والبرامج العمومية في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي ونشر نتائجها؛

-تقديم كل مقترح للحكومة من شانه الإسهام في تحسين جودة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وضمان إصلاحها، والرفع من مردوديتها، وتطوير أدائها؛

--إن هذه المطالب تشكل ركائز المدخل الحقيقي لإصلاح المنظومة التربوية التعليمية في المغرب، وهو ما يكشف على أن قضية التربية والتعليم في المغرب أصبحت في صلب القضايا التي ينبغي أن تكون موضوع لا نقاش جامع وبحث ميثاقي، في إطار اجتياز مرحلة انتقالية، تقطع مع كل العوامل الرئيسة في الفشل الدائم لمنظومتنا التربوية التعليمية، والتي في مقدمتها صعوبات واختلالات الإداري التربوي.

- وتبعا لتلك الجهود، فقد حققت المدرسة المغربية مكتسبات، يتعين توطيدها وتطويرها، ولا سيما منها:
- تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي؛
- التقدم الكمي في تعميم التمدرس؛
- إقامة الهياكل المؤسساتية للحكامة اللامتمركزة بتطوير تجربة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

غير أن واقع هذه المدرسة اليوم، يبين أنها لا تزال تعاني من اختلالات وصعوبات مزمنة، كشف عنها التقرير الذي أعدته الهيئة الوطنية للتقييم والبحث العلمي سنة2014، حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبحث العلمي 2000-2013، المكتسبات والمعيقات والتحديات[28]

وهي اختلالات ترتبط في عمومها بضعف تماسك وانسجام مكونات المنظومة التربوية، وبمستوى نجاعتها ومردوديتها الداخلية والخارجية، وملائمة مناهجها وتكويناتها مع متطلبات المحيط، وذات صلة أيضا، بالنقص الشديد في إدماج بنيات مجتمع المعرفة وتكنولوجياته المتجددة، وبمحدودية مواكبتها لمستجدات البحث العلمي وعالم الاقتصاد ومجالات التنمية البشرية والبيئية والثقافية.

ثانيا: مكتسبات الحكامة الجيدة لإصلاح التعليم في الرؤية الإستراتيجية للإصلاح.

*تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، لقد كرس الدستور المغربي في فصله 32مبدأالمساواة وتكافؤ الفرص في مجال التعليم للطفل حتى يضمن له الحقوق الكاملة حيث ينص على أن "التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة" وان تنظيم المرافق العمومية يتم على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها.[29]ومن جانبها حرصت وزارة التربية الوطنية على الحث على ترسيخ هذا المبدأ لأجل تفعيل مضامين الرؤية الإستراتيجية على أرض الواقع[30]في افق تحيق العدالة الاجتماعية.

*الشفافية وربط المحاسبة بالمسؤولية.

هي أيضا مبدأ دستوري نص عليه الفصل 154[31]، حيث نص على أن معايير جودة المرافق العمومية تخضع للجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، ومن جانبها تضمنت المذكرة الوزارية 16/64 الشروط الكفيلة بالارتقاء بالحكامة الجيدة ومن ضمنها تحديد المسؤولية كشرط ضامن للشفافية.

خاتمة.

إن تكريس مبدأ الحكامة الجيدة في السياسة التعليمية ورش إصلاحي كبير لن يؤتي ثماره إلا بتظافر الجهود من مختلف الفاعلين في السياسة العمومية المتعلقة بالتعليم، لإنجاح وتفعيل مضامين الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

وإن نجاحها يتطلب استعدادا ملائما للعمل الجاد لتنزيلها وتحقيق التغيير وتوضيح أدوار ومهام المتدخلين في السياسة التعليمية.

الهوامش:

[1]–المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من اجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية إستراتيجية للإصلاح 2015–2030، https://www.csefrs.ma/wp-content/uploads/2017/09/Vision_VF_Ar.pdf,date de visite: 26/9/2024 heure: 22heures.

[2]– عماد أبركان، الدستور ومنظومة التربية والتكوين –حصيلة وأفاق –، مجلة مسالك، العدد 40/39مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2016ص:163

[3]–تقرير المجلس الأعلى للتعليم، 2008، الجزء الأول، ص:30

[4]–محمد بازي، صناعة القادة في المجال التربوي، الطبعة الاولى 2019، مطبعة البيضاوي للطباعة سلا، ص:52.

[5]–عماد ابركان، مرجع سابق، ص:163

[6]–عماد ابركان، مرجع سابق: ص:163

[7]–الرؤية الاستراتيجية 2015–2030، مرجع سابق ص9.

[8]–محمد بازي، مرجع سابق، ص:57

[9]–محمد بازي، مرجع سابق، ص 53

[10]–دستور فاتح يوليوز 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.1191الصادر في 27 شعبان 1432، الموافق ل 29يوليو 2011) ج ر عدد5964مكرر بتاريخ 2011/7/30 ص:3600.

[11]–عوض عثمان عبد الله: العلاقة بين السلط في النظام المغربي، جامعة محمد الأول، وجدة، 2006نص37

[12]–الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015–2030، مرجع سابق

[13]–عماد ابركان، مرجع سابق، ص 164

[14]––المذكرة الوزارية عدد64بتاريخ2016/6/16، حول: الارتقاء بالحكامة الإدارية بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، الوزير رشيد بن المختار.ص1

15––محمد بازي، مرجع سابق، ص:52.

[16]–سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، سلسلة التربية والمستقبل العربي، عدد4، ص72

[17]–الرؤية الإستراتيجية، مرجع سابق، ص9.

[18]–محمد بازي، مرجع سابق، ص:58

[19]–محمد بازي، مرجع سابق، ص61.

[20]–سعاد محمد عيد مرجع سابق، ص74.

[21]–عبد السلام عبلة، الإدارة التربوية والتدبير ألتشاركي للمؤسسات التعليمية، مغرس https://wwww.maghress.com(date de visite: 28/9/2024 à20heures.à

[22]–أمحمد الإدريسي، الأبعاد الوظيفية للنهج التشاركي، مجلة علامات تربوية، العدد21،، ، 2007مطبعة انفو برانت فاس، ص29.

[23]–المرجع نفسه، ص33.

[24]–جمال امقران، السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين بالمغرب، بين المقتضيات الدستورية والرؤية الاستراتيجية للإصلاح https://www.maroclaw.com visité 28/9/204 à 22heures)

[25] –gestion axée sur les résultats ,concepts et principes)cellule d'analyse de politiques économiques du CIRES Abidjan ,p: 5.

[26]–عماد ابركان مرجع ساف، ص159

[27]القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.100الصادر في 16رجب 1435موافق 2014/5/16 بالجريدة الرسمية عدد:6257 بتاريخ 19رجب 1435موافق 2014/5/19ص 4564

[28]المملكة المغربية، المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومةالتربية والتكوينوالبحث العلمي، التقرير التحليلي حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين2000 –2013، المكتسبات والمعيقات والتحديات، دجنبر2014 http://www.cserfs.ma/pdf/r-analytique-ar.pdf(17/4/2023)

[29]–الفصل 154 من الدستور.

[30]–المذكرة الوزارية 64 مرجع سابق نص:7

[31]–دستور 2011، مرجع سابق.